الأمم المتحدة

A/69/363/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها خلال عام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمبلغ صافيه ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٩١٩ ٥٠ دولار)، وبموارد إضافية لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، بمبلغ صافيه ٣٠٠ ٦٥ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٧٣دولار).

ويُطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على اعتماد موارد لعام ٢٠١٥ بمبلغ صافيه ٠٠٠ ١٨٣ ٤٨ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٩٩٣ ٥٠ دولار)، ويشمل ذلك مبلغ صافيه ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٩١٩ ٥٠ دولار) لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وموارد إضافية بمبلغ صافيه ٣٠٠ ٦٥ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٧٣ دولار) لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، وأن تعتمد مبلغا إضافيا قدره ٨٠٠ ٣٥٩ ٨ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

180315 170315 15-02945 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ٣

ثانيا – بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ٣٦

ثالثا – الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة ٣٨

أولا - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

١ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل تدريجي بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، ومددت لفترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر بموجب القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١). وقد مددت ولاية البعثة منذ ذلك الحين ثلاث مرات لفترات مدة كل منها ١٢ شهرا بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، و ٢١٤٤ (٢٠١٤)، الذي بموجبه تمدد الولاية حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

٢ - وقرر مجلس الأمن في قراره ٢١٤٤ (٢٠١٤) أن تكون ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على النحو التالي: (أ) القيام، على سبيل الأولوية القصوى، بدعم إجراء حوار وطني، وتشجيع وتيسير العمليات الانتخابية الليبية وصياغة دستور ليبي جديد، وتشجيع تمكين النساء والشباب والأقليات وتيسير مشاركتهم السياسية، وكذلك استخدام المساعي الحميدة من أجل دعم تحقيق تسوية سياسية ليبية شاملة للجميع والتشجيع على تهيئة المناخ السياسي اللازم لإدماج المقاتلين السابقين في صفوف قوات الأمن الوطني الليبية أو تسريحهم وإعادة إدماجهم في مناحي الحياة المدنية؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها، ومساعدة الحكومة على كفالة معاملة المحتجزين بمن فيهم الأطفال معاملة إنسانية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة، وإصلاح وإقامة جهازٍ قضائي يتسم بالاستقلالية، وجهازٍ لإنفاذ القانون ونظامٍ للسجون يتسمان بالشفافية والخضوع للمساءلة؛ (ج) الحد من الأسلحة غير المؤمّنة وما يتصل بها من أعتدة في ليبيا والتصدي لانتشارها، وتعزيز الأمن الحدودي، وإنشاء مؤسسات ليبية قادرة، وتنسيق شؤون الأمن الوطني بصورة فعالة؛ (د) بناء القدرة على الحكم، في إطار جهود دولية منسقة وبالاستناد إلى الميزة النسبية التي يوفرها فريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق تقديم الدعم للوزارات والهيئة التشريعية الوطنية والحكومة المحلية.

٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة استعراضا لوجود المنظمة في ليبيا، بحسب طلب الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2014/653). وترد توصيات التقييم الاستراتيجي الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في التقرير الخاص للأمين العام المقدم إلى المجلس (S/2015/113). وقد أوصت بعثة التقييم الاستراتيجي بأن تتركز أنشطة البعثة على الأولويات الرئيسية، وأن تنشئ لها وجودا صغيرا، يمكن الدفاع عنه،

ومستمرا داخل ليبيا، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، وأن تمارس العمل على المستوى الاستراتيجي، على أن تحيل معظم الأنشطة البرنامجية إلى الفريق القطري. وتشمل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥ عمليات البعثة المستندة إلى تلك التوصيات.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤ - وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعثة متكاملة، تتعاون بصورة وثيقة مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في ليبيا. وتؤدي البعثة دورا رئيسيا في التنسيق على الصعيد السياسي، فيما يتعلق بالمبعوثين الخاصين العديدين إلى ليبيا، الذين عينتهم مختلف الحكومات، والجهات الفاعلة الدولية الأخرى المشاركة في العمل في ليبيا. وتستتبع هذه الأنشطة أيضا التنسيق على الصعيدين المواضيعي والبرنامجي.

٥ - وفريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي مكتب متكامل، يضم موظفين لشؤون الانتخابات من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومن برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحت الإشراف العام للبعثة. وتوفر المنظمة الدولية للهجرة الدعم اللازم لعمليات التصويت خارج البلد. وبصورة مماثلة، أعيد تشكيل هيكل ملاك الموظفين في دائرة تمكين المرأة عام ٢٠١٥، توطئة لدمجه في برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٦ - ويضم القسم الاستشاري المعني بالأسلحة والذخيرة التابع لبعثة الأمم المتحدة أفرادا من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بغرض تبسيط الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في هذا المجال. ويتعاون القسم الاستشاري للشرطة مع البرنامج الانمائي، وفقا لمشروع دعم الشرطة من أجل ليبيا، الذي أنشئ تحت إشراف مسؤول التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في مجالي سيادة القانون، والترتيب المتعلق بحالات الأزمات الأخرى فيما بعد النزاع. ويمثل مدير شعبة حقوق الانسان في البعثة أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيا.

٧ - وينسق كثير من كيانات الأمم المتحدة أيضا أنشطة تلك الكيانات مع المجتمع الدولي عن طريق أفرقة عمل مواضيعية فيما يتعلق بكل مما يلي: قطاع الأمن والدفاع؛ وحقوق الانسان؛ والعدالة الانتقالية؛ وسيادة القانون؛ وتمكين المرأة؛ والاتصالات الاستراتيجية.

٨ - ويوفر مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا، الدعم الإداري المقدم من المكتب الخلفي، والتمويل المستقل غير المرتبط بمواقع، وخدمات الموارد البشرية إلى البعثة. وفي عام ٢٠١٥، سيواصل المركز استضافة ١٥ من موظفي البعثة، ويقدم خليطا من الدعم التقني من المكتب الخلفي وفي داخل البعثة في مجالات الميزانية، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات والهندسة.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٤

٩ - شهدت ليبيا في عام ٢٠١٤ أخطر اندلاع للنزاع المسلح في البلد منذ عام ٢٠١١. ففي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ وقع حادث بين أفراد من كتيبتين متنازعتين عند نقطة تفتيش في طرابلس، بالقرب من مجمَّع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مما أدى إلى اندلاع قتال تصاعدت حدته بسرعة ليتحول إلى اشتباكات متقطعة عنيفة، امتدت إلى أجزاء أخرى من غرب طرابلس. وأفادت تقارير بحدوث قصف عشوائي لمناطق سكنية كثيفة السكان، أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة في أرواح المدنيين، ونزوح غير مسبوق للسكان. واتسم الاقتتال بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وازداد استهداف النساء المنخرطات بشكل بارز في الشأن العام، كما تأثر رفاه وتنمية الأطفال والشباب بشكل كبير. كما أثر ذلك بصورة خطيرة أيضا في حياة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، الذين هم بالفعل سكان ضعفاء. وعلاوة على ذلك، أفسح انعدام سلطة الدولة المجال لنمو التنظيمات المتطرفة والإرهابية التي تهدد ليبيا والمنطقة على حد سواء. وفقدت السلطات المعترف بها دوليا سيطرتها على طرابلس، مما يلوح بشبح سلطتين متوازيتين تشريعيتين وتنفيذيتين في ليبيا.

١٠ - وتسبب النزاع في انسحاب الأغلبية الساحقة من هيئات المجتمع الدولي في ليبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة، من البلد بصفة مؤقتة. وبحلول ١٤ تموز/يوليه، قامت البعثة بنقل موظفيها الدوليين من ليبيا إلى تونس (تونس وجرجيس)، وإيطاليا (برينديزي) من أجل تمكين البعثة من مواصلة عملها قدر الإمكان. والمتوقع أن تظل حالة الإجلاء قائمة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

١١ - وقبل اندلاع النزاع، قدمت البعثة الدعم من أجل إنجاز خطوات بالغة الأهمية في الانتقال السياسي في ليبيا، بما في ذلك النجاح في انتخاب هيئة صياغة مشروع الدستور من خلال المساعدة التقنية المقدمة إلى اللجنة العليا للانتخابات الوطنية، والشرطة الليبية لأمن الانتخابات. وعقدت هيئة صياغة مشروع الدستور جلستها الافتتاحية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، إيذانا ببدء عملية وضع الدستور. وقدمت البعثة المساعدة أيضا فيما يتعلق بإجراء انتخابات مجلس النواب في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٢ - وأيدت البعثة الدور المهم للنساء في الانتقال السياسي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم من أجل مشاركة المرأة في هياكل الحوكمة الرسمية. وفي هذا الصدد، نظمت البعثة دورات تدريبية بشأن حقوق المرأة في الدستور لمنظمات غير حكومية، وممثلي وسائط

الإعلام وأصحاب المهن القانونية. وأطلقت البعثة أيضا بشراكة منظمات نسائية، مبادرة حوار نسائية لتشجيع مناقشة الجمهور بشأن قضايا دستورية ذات أهمية خاصة للمرأة.

١٣ - وأحرز تقدم أيضا بمساعدة من البعثة فيما يتعلق بتطوير هياكل حوكمة الأمن الوطني من خلال اعتماد المؤتمر الوزاري المعني بتقديم الدعم الدولي إلى ليبيا، المعقود في روما في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ لاتفاقين يتعلق أحدهما بالحوكمة والثاني بالأمن والعدالة وسيادة القانون.

١٤ - وفيما يتعلق بحقوق الانسان قامت البعثة برصد الانتهاكات والاساءات المتعلقة بحقوق الانسان وإعداد تقارير بشأنها، كما قامت بالترويج لحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بالفئات المعرضة لأشد المخاطر والمستضعفين، وكذلك فيما يتعلق بحماية المدنيين على أوسع نطاق. وتتمتع البعثة بنفوذ ايجابي فيما يتعلق بصياغة وإنفاذ قانون العدالة الانتقالية. وهي تقدم الدعم كذلك إلى المجلس الوطني المعني بالحريات المدنية وحقوق الانسان الذي غدا أكثر نشاطا في متابعة التقارير المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان التي ترد إليه.

١٥ - وظلت البعثة تضفي شفافية عن طريق تقاريرها العلنية، على حالة المعتقلين منذ نزاع عام ٢٠١١ والذين ظل معظمهم محتجزين خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة ويتعرضون للاحتجاز التعسفي، والتعذيب والانتهاكات.

١٦ - وتواصل البعثة تقديم الدعم إلى المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بالإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، بما في ذلك من خلال اعداد عملية إجراءات الاعتماد الرسمي وإسناد المهام، وفقاً للمعايير الدولية، بما يشمل جميع المنظمات العاملة في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التخلص من المعدات المتفجرة وتطهير مناطق المعارك في مدن هون وودّان وسوكنة، إلى جانب تنظيم حملات توعية بمخاطر الألغام موجهة إلى السكان المتأثرين.

١٧ - ونتيجة لحالة عدم التيقن السياسية، وانعدام الحوكمة الفعالة، وتدهور الأوضاع الأمنية على أرض الواقع في عام ٢٠١٤، لم يحدث تقدم كبير بشأن ما يلي: (أ) إعادة تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة؛ (ب) وضع سياسة دفاعية؛ (ج) وضع نظام متكامل لإدارة الحدود؛ (د) إنشاء هيكل مؤسسي وطني لإدارة الأسلحة والذخيرة؛ (هـ) وضع استراتيجية عسكرية؛ (و) مراجعة قانون العزل السياسي والإداري وفقا للمعايير الدولية؛ ووضع إطار مؤسسي وقانوني لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين دونما اعتبار لانتمائهم السياسي، على أساس مبدأ عدم التمييز.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٥

١٨ - بعد ثلاث سنوات من ثورة عام ٢٠١١، لا تزال عملية الانتقال في ليبيا عرضة للخطر. وليس انتقال ليبيا إلى الديمقراطية هو وحده المعرض للخطر، بل ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية أيضا. ونتيجة لذلك تبين أن تنفيذ ولاية البعثة يشكل تحديا. وبالرغم من وجود اتفاق عام بين الجهات المعنية الرئيسية على ضرورة استئناف الانتقال إلى الديمقراطية، ثمة أوجه تباين شديدة تتعلق بخارطة الطريق التي ينبغي اتباعها. ومع ذلك فإن شبكة الاتصالات التي أنشأتها البعثة، في داخل البلد وفي المنطقة على حد سواء، كانت فعالة في الحد من التوترات وتجنب الصدامات في مناسبات عديدة ومكنت الممثل الخاص للأمين العام من إطلاق جهود مكثفة لجذب الأفرقة المتصارعة إلى عملية التفاوض.

١٩ - وتلزم معالجة التحديات التي تواجهها ليبيا في إطار عملية سياسية شاملة. غير أن الحالة المتدهورة بسرعة أدت إلى توقف عملية الانتقال إلى الديمقراطية، مع احتمال حدوث عواقب وخيمة. ويجب، على سبيل الاستعجال، معالجة الأزمتين الأمنية والسياسية الحاليتين، وتعد تسويتهما شرطا لا بد منه لإحراز أي تقدم. وتتطلب أولاهما تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، بينما تتطلب أخراهما إنشاء مؤسسات فاعلة، كخطوة أولى.

٢٠ - وواصلت البعثة بذل جهودها على كلا الجبهتين وذلك بتيسير عملية بقيادة ليبية تضع حدا للعنف الحالي، وتؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات السياسية للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. ويتطلب هذا مشاركة واسعة من مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الليبيين بما يضفي الشرعية على ذلك الاتفاق وهو ما افتقرت إليه خارطات الطريق السابقة.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استضافت البعثة أول جولة من المحادثات في غدامس، جمعت برلمانيين من كلا جانبي النزاع في مجلس النواب. وقد حدث تقدم محدود، حيث استعر الاقتتال في البلد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أطلقت البعثة جولة جديدة من الحوار في جنيف، حيث اتفق المشاركون على جدول أعمال يشمل التوصل إلى اتفاق سياسي على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية فضلا عن الترتيبات الأمنية الضرورية لوضع حد للاقتتال وتأمين الانسحاب التدريجي للجماعات المسلحة من جميع المدن في ليبيا، بما يسمح للدولة ببسط سلطتها على المرافق الحيوية للبلد. وأدى الاتفاق إلى اعلان وقف إطلاق النار من قبل عملية فجر ليبيا وقوات الشروق، والجيش الوطني الليبي. وفيما بين ٢٦ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقدت جولة ثانية من المحادثات في جنيف، تمخضت

عن اتفاق على البارامترات التي تنظم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وعقدت جولة ثالثة من المحادثات في ١١ شباط/فبراير في غدامس.

٢٢ - وستمهد جهود الوساطة هذه السبيل لمراحل مقبلة في الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وبخاصة ما يتعلق بالأسباب الجذرية للنزاع عن طريق آليات مثل الحوار الوطني. ومتى استؤنفت عملية الانتقال سيتعين على الأمم المتحدة أن تبذل مساعيها الحميدة بما يكفل ان يكون الانتقال سلسا قدر المستطاع ولمنع استئناف النزاع.

٢٣ - وتوصي بعثة التقييم الاستراتيجي بإعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة للدعم وأسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في ليبيا على أساس خمس أولويات. وستبدأ البعثة في عام ٢٠١٥ تعديل برنامج عملها استنادا إلى أربع من تلك الأولويات، وهي توفير الدعم للعملية السياسية؛ وتوفير الحماية؛ وتقديم الدعم إلى المؤسسات الرئيسية، ومباشرة التنسيق. أما الأولوية الخامسة وهي تقديم الدعم في مجال توفير الخدمات الأساسية، فسيشرف عليها فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٤ - وستكون الأولوية الرئيسية العاجلة للبعثة القريب هي العمل على دعم الجهات الفاعلة الليبية بغية التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن سبيل المضي قدما بالعملية الانتقالية، ومن ثم إنهاء ظاهرة المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة.

٢٥ - ولتوفير الدعم الكافي لهذه الجهود وللطلبات الليبية المتغيرة من أجل الحصول على المساعدة، مثل تيسير تنفيذ الاتفاقين، ستحتاج البعثة إلى الاحتفاظ بخبرات في مجالات محددة، تشمل الشؤون السياسية، وعمليات الوساطة، وحقوق الانسان، والعدالة الانتقالية، والقضايا الجنسانية، وإدارة الأسلحة والذخيرة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والشؤون العسكرية، وسيادة القانون. وسيقتضي الأمر من البعثة إسداء المشورة بشأن ترتيبات رصد وقف إطلاق النار، متى اتفق على ذلك.

٢٦ - وبالنظر إلى حجم الانتهاكات الجارية لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وفي إطار أولوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا المتعلقة بالحماية، ستواصل البعثة أيضا الاضطلاع بمهام الرصد والإبلاغ الموكلة إليها في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تنفيذ البرامج القائمة لتأمين الأسلحة ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات وتوسيع نطاق تلك البرامج، بالتنسيق الوثيق مع المركز الليبي لمكافحة الألغام ودعما له. وستشمل هذه الجهود أيضا مزيدا من الاستجابة من حيث التثقيف بشأن أخطار الألغام وإزالتها والتدريب وضمان الجودة، والعمليات، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد حيث كانت هذه البرامج محدودة في بادئ الأمر.

٢٧ - ومع أن التقدم المحرز في مجال بناء القدرات والمؤسسات سيكون محدودا في ظل البيئة السياسية الراهنة في ليبيا، فمن الأهمية بمكان أن تتم حماية ودعم المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات القليلة المتبقية العاملة والمحايدة (هيئة صياغة مشروع الدستور، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان، ومصرف ليبيا المركزي) التي لا غنى عنها من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة للعملية الانتقالية.

٢٨ - وبالنظر إلى الدعم الواسع النطاق الذي تتلقاه البعثة من الشركاء، لا تزال البعثة، إلى جانب أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، في وضع فريد يمكنها من تنسيق المشاركة الدولية بشأن ليبيا، ومن ثم مواصلة جهودها في هذا الصدد. ومن شأن هذه الجهود أن تستتبع تنسيقا على الصعيد السياسي وكذلك على المستويين المواضيعي والبرنامجي.

٢٩ - وفي إطار هذه الأولويات المنقحة، سيكون هناك تقسيم جديد للعمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، على أساس الميزات النسبية لكل منهما. وبينما تعمل البعثة على الصعيد الاستراتيجي، تضطلع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، بالمهام البرنامجية والتنفيذية في المقام الأول، حسبما تسمح الظروف السياسية والأمنية. وبالتالي، ستكون ترتيبات التكامل القائمة المتعلقة بنائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ضرورية، وستحال المهام المرتبطة بأعمال التنسيق إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٠ - ويستتبع اقتراح إعادة الهيكلة المترتب على تغيير وجهة تركيز البعثة انخفاضا صافيا في ملاك الموظفين تبلغ نسبته نحو ٤٧ في المائة أو ١٧٩ وظيفة من الوظائف الـ ٣٨٤ المأذون بها، تشمل ٩٣ وظيفة لموظفين دوليين و ٨٣ وظيفة لموظفين وطنيين و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة. وترتبط غالبية الوظائف الملغاة بتنفيذ الخدمات التي لا يمكن النجاح في تقديمها في ظل الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة الراهنة، وبدون وجود بعثة ذات ملاك وظيفي كامل في ليبيا.

٣١ - وفي عام ٢٠١٥، لن تقترح البعثة السعي إلى الاستعانة بأفراد مقدمين من الحكومات. ولن تحتاج البعثة إلى تعزيز قسم الأمن، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٨٠؛ ومع ذلك، ستستمر حاجتها إلى ملاك الموظفين الأساسي لهذا القسم من أجل توفير الأمن للبعثة في تونس العاصمة ولعملياتها المحدودة في طرابلس.

٣٢ - وفي ضوء الحقائق على أرض الواقع، ستنشئ البعثة مقرا مؤقتا في تونس العاصمة، حيث كان يقع مقر البعثة منذ عملية الإجلاء من ليبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤. ومن شأن هذا

الأمر أن يمكِّن البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها، ليس فقط بسبب قربها الجغرافي إلى ليبيا، ولكن أيضا لأن غالبية الأطراف في المجتمع الدولي لديها اعتماد في ليبيا من خلال بعثاتها الدبلوماسية وسفاراتها في تونس، وثمة مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الليبية ذاتها تواصل الاضطلاع بأنشطتها الرئيسية في تونس العاصمة، أو تستخدمها كنقطة دخول وخروج.

٣٣ - ويتطلب الوجود المرن السريع التأقلم تعزيز التنقل للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بغرض السفر من طرابلس وإليها وإلى شرق البلد وغربها وجنوبها، إذا سمحت الظروف بذلك، من أجل المساعدة في الحفاظ على الأمن وتيسير تقديم الخدمات في تلك المناطق، ودعما للأولويات في جميع أنحاء ليبيا. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا إعادة تشكيل الوجود داخل البلد. وستضع البعثة، بناء على ذلك، هياكل أمنية وتنفيذية تسمح بوجود خفيف الأثر في طرابلس. وبناء على الاحتياجات، من المتوقع وجود عدد يصل إلى ٣٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة يعملون على أساس التناوب في ليبيا. ولتيسير هذا الترتيب، ومن أجل تقديم الخدمات اللوجستية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة وفي الوقت المناسب، ستحتاج البعثة إلى دعم جوي مخصص. وسيتطلب الأمر طائرتين للسفر المتكرر من ليبيا وإليها، ولنقل أفراد أمن الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الذين يضطلعون بمهام أساسية في عمليات الوساطة والحوارات السياسية، ريثما تُستأنف الاستعانة بالبدائل التجارية أو تعود البعثة إلى ليبيا بالكامل.

٣٤ - وتتولى البعثة الحفاظ على القدرة الكافية لدعم المهام الفنية في تونس العاصمة، ودعم العمليات المحدودة في طرابلس، بالإضافة إلى العديد من مهام المكاتب الخلفية التي يضطلع بها في بريندیزي والدعم المحدود في نيويورك.

٣٥ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء.

الجدول ١
الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: عملية انتقال سلمية ومنظمة وديمقراطية تحقق طموحات الشعب الليبي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إجراء عمليات انتخابية على النحو الوارد في الجدول الزمني الانتخابي المبين في الإعلان الدستوري الانتقالي، بما في ذلك في التعديلات المدخلة عليه،	(أ) '١' وضع الإطار الانتخابي القانوني والتنظيمي اللازم لإجراء الانتخابات في المؤسسات الوطنية والمحلية وإجراء الاستفتاء الدستوري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
وعلى النحو المتفق عليه في عمليات الوساطة والحوارات السياسية أو في الدستور المعتمد حديثا	مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: اعتماد ونشر قانون لإنشاء لجنة انتخابية وقانون انتخابي لانتخاب هيئة صياغة مشروع الدستور عام ٢٠١٤: اعتماد ونشر قوانين لانتخاب البرلمان الخَلَف والاستفتاء الدستوري الهدف في عام ٢٠١٥: اعتماد ونشر قانون الاستفتاء الدستوري وإدماج أحكام انتخابية في الدستور المعتمد حديثا لضمان إنشاء إطار انتخابي مستقر '٢' تحديد وتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت في جميع الانتخابات المحلية والوطنية وفي الاستفتاء الدستوري مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: إنشاء سجل الناخبين الإلكتروني وفقا للتغييرات المدخلة على الإطار القانوني عام ٢٠١٤: استكمال سجل الناخبين الإلكتروني وتوسيع نطاقه الهدف في عام ٢٠١٥: تعزيز نظام تسجيل الناخبين تقنيا بغرض إدراج ناخبين جدد واستيعاب التغييرات المحتمل إدخالها على الإطار القانوني '٣' إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية، بما يتسق مع الإعلان الدستوري والتعديلات المدخلة عليه مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: يجري العمل حاليا في العملية الانتخابية المتعلقة بانتخاب هيئة صياغة مشروع الدستور، بالإضافة إلى وضع القانون والنظام الانتخابيّن وإكمال تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عام ٢٠١٤: انتخاب أعضاء هيئة صياغة مشروع الدستور ومجلس النواب
	الهدف في عام ٢٠١٥: إنجاز خطط إجراء العملية الانتخابية الجديدة وفقا للجدول الزمني الانتخابي المتفق عليه في الدستور

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية في ليبيا وتونس بشأن الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للاستفتاء والعمليات الانتخابية الأخرى
- تقديم المشورة والمساعدة إلى أمانة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من خلال اتصالات يومية وتوجيهات خطية بشأن جميع جوانب الاستفتاء والعمليات الانتخابية المحتملة الأخرى
- عقد اجتماعات شهرية في تونس واجتماعات يومية أثناء الزيارات الميدانية إلى طرابلس مع قيادة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتقديم المشورة بشأن استمرار العمليات الانتخابية والأنشطة الرامية إلى تعزيز الهيكل المؤسسي للمفوضية وقدراتها
- عقد ١٨ من الدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية لبناء قدرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا وتونس
- عقد ستة اجتماعات مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تونس بغرض تنسيق أنشطة مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين في إدارة الانتخابات
- عقد ١٢ اجتماعا مع مقدمي المساعدة الانتخابية الدوليين في تونس بشأن التنسيق وتبادل المعلومات وعقد ١٢ اجتماعا للتنسيق مع الشركاء الثنائيين المشاركين في دعم الانتخابات
- عقد ٥ منتديات واجتماعات مائدة مستديرة و/أو حلقات عمل في تونس، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بغرض تعزيز المعرفة والوعي بشأن المسائل الانتخابية لـ ٢٠٠ فرد مشارك من المجتمع المدني
- عقد ٥ حلقات عمل لتقديم المشورة إلى ١٠٠ من ممثلي الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء، بشأن سبل الدعوة إلى الوصول بصورة أفضل إلى العملية الانتخابية وزيادة المشاركة فيها

- تقديم الدعم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجال الوسائط المتعددة التقنية والتحريرية من خلال دعم إعداد فيديو واحد يستخدم كمادة ترويجية
- عقد حلقتي عمل بشأن التخطيط لأمن الانتخابات لـ ٣٠ فردا من أفراد الشرطة الليبية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) اعتماد دستور يستوفي المعايير الدولية	(ب) اعتماد وثيقة مشروع الدستور وإقرارها من خلال استفتاء حر ونزيه وذي مصداقية مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق عام ٢٠١٤: انتخاب أعضاء هيئة صياغة مشروع الدستور، مع البدء في عملية لصياغة مشروع الدستور تشمل الجميع الهدف في عام ٢٠١٥: موافقة هيئة صياغة مشروع الدستور على مشروع دستور تراعى فيه المعايير الدولية ويكون في متناول الجمهور

النواتج

- تقديم الدعم التقني إلى هيئة صياغة مشروع الدستور من خلال الاضطلاع بـ ٣٠ من حلقات العمل والحلقات الدراسية والجولات الدراسية وبعثات الخبراء، تشمل ١٢ لاستعراض النواتج الأولية للجانها المواضيعية بشأن مشاريع فصول الدستور، و ١٢ لاستعراض وثيقة مشروع الدستور ولتعزيز توافق الآراء بشأن طرح المشروع النهائي للاستفتاء العام، و ٦ لصياغة التقارير وتوثيق الدروس المستفادة
- عقد اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المحامين والمدعين العامين، بشأن إجراء عملية دستورية تشمل الجميع، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء والأقليات
- عقد اجتماعات شهرية مع المنظمات النسائية بشأن التوعية والدعوة وغير ذلك من الوسائل التي تكفل مشاركة المرأة في عملية صياغة مشروع الدستور
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركين في دعم العملية الدستورية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إجراء حوار وطني يشمل الجميع من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لإدارة الفترة الانتقالية وما بعدها	(ج) '١' تنفيذ خارطة طريق سياسية مع وقف إطلاق النار ووضع ترتيبات أمنية مؤقتة يتفق عليها أصحاب المصلحة السياسيون والجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة الآخرون مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: اتفاق أصحاب المصلحة السياسيين على عقد مشاورات المائدة المستديرة؛ وإجراء جولتين من المحادثات بشأن مستقبل المؤتمر الوطني العام عام ٢٠١٤: إجراء ثلاث جولات من المشاورات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن مستقبل المؤتمر الوطني العام؛ وإجراء جولة أخرى من المشاورات في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن إدارة الفترة الانتقالية الهدف في عام ٢٠١٥: إنشاء حكومة وحدة وطنية تبدأ في تنفيذ خارطة طريق سياسية يتفق عليها أصحاب المصلحة الليبيون المشاركون في عملية الحوار السياسي، مع توفير الضمانات الدولية الملائمة، بالإضافة إلى استحداث آليات لتسوية النزاعات '٢' تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك ما يتصل منها بوقف إطلاق النار وانسحاب الميليشيات وإدارة الأسلحة والرصد الناتج عن عملية الحوار السياسي مقاييس الأداء ٢٠١٣: لا ينطبق. ٢٠١٤: لا ينطبق الهدف في عام ٢٠١٥: إنشاء قدرة تخطيط وطنية لدعم تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة، بما في ذلك وقف إطلاق النار وترتيبات الرصد '٣' تنفيذ تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالمطارات،

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	وتأمين السفر الجوي والملاحة البحرية، والنقل البري، والمنشآت الحيوية، والأجواء المفتوحة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: لا ينطبق
	٢٠١٤: لا ينطبق
	الهدف في عام ٢٠١٥: إدراج الترتيبات المؤقتة المتعلقة بالمطارات وتأمين السفر الجوي بوصفها جزءا من مسار الحوار السياسي للبلديات. مناقشة الترتيبات المؤقتة المتعلقة بالملاحة البحرية والنقل البري والمنشآت الحيوية في إطار المسار الأمني للحوار السياسي
	'٤' تحسين قدرات السلطات السياسية المؤقتة في وضع السياسات العامة وتنفيذها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: إنشاء مكتب دعم اتخاذ القرار في مكتب رئيس الوزراء لتيسير التنسيق والتنفيذ في المجالات ذات الأولوية، وموافقة الحكومة على إنشاء وحدة للدعم التقني في مكتب رئيس الوزراء
	عام ٢٠١٤: لم يُحرز أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية
	الهدف في عام ٢٠١٥: تشغيل وحدة الدعم التقني بكامل طاقتها، ونشر الخبرات في إدارة المشاريع، والتنسيق، والرصد، وصياغة السياسات في المجالات ذات الأولوية الوطنية الرئيسية في مكتب رئيس الوزراء والوزارات التنفيذية المختارة

النواتج

- بذل المساعي الحميدة وتيسير المفاوضات فيما بين أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين الليبيين عن طريق عقد ٨ اجتماعات في ليبيا أو خارج ليبيا
- تيسير عقد ٨ جلسات حوار في ليبيا أو خارج ليبيا فيما بين ممثلي القبائل، وكذلك بين ممثلي القبائل والجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة السياسيين من أجل إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية
- تيسير عقد ١٢ جلسة حوار في ليبيا أو خارجها فيما بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الليبية
- الاضطلاع بـ ٨ من حلقات العمل والحلقات الدراسية وبعثات الخبراء بشأن وضع وتنفيذ السياسات والإدارة المالية العامة لحكومة الوحدة الوطنية والهيئات التشريعية والبلدية ذات الصلة
- تيسير وقف إطلاق النار فيما بين الجماعات المسلحة الأربع الرئيسية على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال التشاور وتقديم المشورة
- الاضطلاع بـ ٨ من حلقات العمل والحلقات الدراسية والبعثات بشأن تنفيذ اتفاق سياسي وترتيبات أمنية مؤقتة لحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا
- تيسير عقد جلسات الحوار وبناء الثقة في ليبيا أو خارج ليبيا فيما بين الجماعات المسلحة، وكذلك بين الجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة السياسيين
- القيام بـ ٤ زيارات وبعثات إلى ليبيا شهريا للاجتماع مع أطراف النزاع من أجل الإعداد للمسار الأمني للحوار، بما في ذلك طرائق تنفيذ وقف إطلاق النار
- إجراء اتصالات وحوارات أسبوعية مع أطراف النزاع والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك الوزارات، لتيسير المشاركة البناءة في العنصر الأمني للحوار السياسي
- عقد ١٠ اجتماعات مع أطراف النزاع، تشمل ٥ اجتماعات لتيسير التعرف على الشركاء الليبيين في القطاع الأمني، بغرض دعم إنشاء قدرة تخطيط وطنية من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار، و ٥ اجتماعات بشأن إنشاء قدرة تخطيط وطنية لتيسير تنفيذ ترتيبات وطرائق رصد وقف إطلاق النار
- عقد ١٥ اجتماعا تنسيقيا مع أطراف المجتمع الدولي لتبادل المعلومات بشأن جميع ما يتصل بالأمن من أنشطة تتعلق بعمليات الوساطة والحوارات السياسية، مثل استحداث وتنفيذ طرائق لوقف إطلاق النار والرصد، وتنظيم الدعم المقدم لتلك الأنشطة

- دعم أصحاب المصلحة الليبيين المشاركين في الحوار السياسي في تنفيذ تدابير بناء الثقة من خلال المشاركة الأسبوعية معهم ومع غيرهم من أصحاب المصلحة الدوليين فيما يتعلق بالمنشآت الحيوية، وفي مجالات الملاحة الجوية والبحرية والنقل البري
- عقد ٥ اجتماعات مع هيئة الطيران المدني الليبية والعديد من الخطوط الجوية التجارية لتيسير القيام برحلات جوية بانتظام من وإلى المطارات الليبية
- عقد اجتماعات مرة كل أسبوعين مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لتقديم المشورة بشأن المشاركة في الحوار الوطني، ولتقديم المساعدة في اتخاذ المواقف بشأن المسائل ذات الأولوية ووضع استراتيجيات المشاركة
- عقد ٤ حلقات عمل للسلطات الليبية ومنظمات المجتمع المدني بشأن القدرات في مجال الإعلام والاتصالات والهياكل المؤسسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها السياسية	(د) '١' مشاركة المرأة مشاركة نشطة في الحوار السياسي والعمليات ذات الصلة مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق عام ٢٠١٤: لا ينطبق هدف عام ٢٠١٥: أن تقوم النساء الليبيات بوضع منهاج للسلام فيما يتعلق بعملية الحوار السياسي ومساراتها ذات الصلة، وأن تمثل نسبتهن ما يقارب ٣٠ في المائة من مجموع المشاركين '٢' تجسيد حقوق المرأة في الدستور مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق عام ٢٠١٤: أن تضم هيئة صياغة الدستور ستة أعضاء من النساء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	هدف عام ٢٠١٥: أن تناقش هيئة صياغة الدستور مسألة تعزيز حقوق المرأة في الدستور وتضمن مراعاة تلك الحقوق
	'٣' أن تشارك النساء مشاركة كبيرة في العمليات الانتخابية سواء كمرشحات أو كناخبات، وأن يكون لهن دور في هياكل الإدارة الانتقالية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: تسجيل ما نسبته ٢٥ في المائة من النساء اللاتي يحق لهن التصويت بصفتهن ناخبات لانتخابات هيئة صياغة الدستور، وبلوغ عدد النساء ما نسبته ٩,٨ في المائة من المرشحين المسجلين للهيئة
	عام ٢٠١٤: اتخاذ تدابير خاصة تنص على أن تشغل المرأة ما نسبته ١٠ في المائة من مقاعد هيئة صياغة الدستور، وما نسبته ١٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب
	هدف عام ٢٠١٥: تسجيل ما نسبته ٥٠ في المائة من النساء اللواتي يحق لهن التصويت لغرض التصويت في الاستفتاء المتعلق بمشروع الدستور
	'٤' قيام منظمات المجتمع المدني النسائية بوضع منهاج عمل مشترك بشأن المساواة بين الجنسين والبدء في جهود الدعوة من أجل حقوق المرأة وتنفيذ تلك الحقوق
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: لا ينطبق
	عام ٢٠١٤: قيام منظمات المجتمع المدني النسائية بوضع منهاج عمل مشترك بهدف تعزيز حقوق المرأة في عمليات صياغة الدستور
	هدف عام ٢٠١٥: تجسيد معظم بنود منهاج العمل المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين في الدستور

النواتج

- تواصل شهري مع الجهات الفاعلة الرئيسية المشارِكة في عملية الحوار السياسي بغرض تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في مختلف جلسات/مسارات عملية الحوار السياسي
- عقد اجتماعين مع الأحزاب السياسية لتشجيع مشاركة المرأة في الحكومة الانتقالية
- عقد ٤ اجتماعات للمساعدة التقنية مع منتدى المرأة الليبية بشأن جهود الدعوة الرامية إلى إدراج حقوق المرأة في الدستور
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء هيئة صياغة الدستور بشأن حقوق المرأة في الدستور
- عقد اجتماعات فصلية مع المفوضية الانتخابية الوطنية العليا بشأن تخطيط حملة تثقيفية للناخبين وتنفيذ تلك الحملة ورصدها، وتنظيم حملة إعلامية بشأن ضمان تسجيل النساء للتصويت على الاستفتاء على الدستور وتصويتهن عليه
- تقديم المساعدة التقنية للمنظمات النسائية من أجل إفصاحها عن الشواغل التي تساورها في عملية الحوار السياسي من خلال عقد ٦ اجتماعات تشاورية في ليبيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) إقامة مؤسسات مقتدرة في قطاع الأمن، بوسائل منها تحسين حوكمة الأمن الوطني من خلال تخصيص أدوار ومسؤوليات واضحة، ومن خلال التنسيق الفعلي، والإشراف الديمقراطي على القطاع الأمني	(هـ) '١' التحسّن في تنسيق الأمن الوطني مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق هدف عام ٢٠١٤: اعتماد المؤتمر الوزاري المعني بتقديم الدعم الدولي إلى ليبيا، المعقود في روما في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ لاتفاقين يتعلق أحدهما بالحوكمة والثاني بالأمن والعدالة وسيادة القانون هدف عام ٢٠١٥: إنشاء آلية تنسيق على المستوى الحكومي تكون قادرة على صياغة التوجيه الاستراتيجي ودعم تنفيذ الاتفاقين المعتمدين في روما وتنسيق المساعدة الدولية في هذا المجال '٢' إقامة مؤسسات شرطية تتسم بمزيد من الشفافية والمساءلة وتحسين تقديم الخدمات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: إجراء مناقشات مع السلطات الليبية تهدف إلى التوعية وبناء توافق في الآراء بشأن صلاحيات إنشاء لجنة عليا لإعادة تأهيل الشرطة وتطويرها
	عام ٢٠١٤: إنشاء لجنة إعادة الهيكلة والتخطيط، ووضع خطة التنمية ونموذج خفارة المجتمعات المحلية
	هدف عام ٢٠١٥: بدء لجنة إعادة الهيكلة والتخطيط بتنفيذ خطط الإصلاح المقررة للشرطة
	’٣‘ تعزيز القدرة على إصلاح القطاع الأمني في وزارتي الدفاع والداخلية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: قبول الحكومة بالوثيقة المعنونة ”نحو كتاب أبيض لشؤون الدفاع“ واستخدامها لتلك الوثيقة
	عام ٢٠١٤: إعداد سياسة واستراتيجية دفاعيتين حكوميتين مؤقتتين
	هدف عام ٢٠١٥: بدء السلطات الليبية في إجراء إصلاحات للقطاع الأمني بما يتوافق مع المعايير الدولية
	’٤‘ تجسيد اقتراح اللجنة المعنية بالجيش والشرطة التابعة لهيئة صياغة الدستور في مشروع الدستور
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: بدء برامج التربية الوطنية بشأن المسائل الدستورية في طرابلس وبنغازي وسبها، وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عام ٢٠١٤: بدء اللجنة المعنية بالجيش والشرطة التابعة لهيئة صياغة الدستور بوضع اقتراح لإدراجه في الدستور هدف عام ٢٠١٥: إدراج المبادئ الأساسية لورقة المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الأمنية كجزء من الاقتراح الذي تقدمه اللجنة المعنية بالجيش والشرطة التابعة لهيئة صياغة الدستور لتجسيده في الدستور

النواتج

- إقامة تواصل أسبوعي مع محاورين ليبيين عاملين في القطاع الأمني بشأن مسائل تتعلق بالجيش والشرطة، والحدود
- عقد اجتماعات أسبوعية مع اللجان المركزية للتكامل والتخطيط وإعادة الهيكلة في وزارة الداخلية بشأن إصلاح وتطوير الجيش الليبي والشرطة الليبية
- عقد ٤ اجتماعات مع اللجنة المعنية بالجيش والشرطة التابعة لهيئة صياغة الدستور بشأن مسائل ذات صلة في مشروع الدستور
- عقد ٤ حلقات عمل لفائدة ١٠٠ فرد من أفراد الشرطة الليبية وأصحاب المصلحة المحليين بشأن مسائل ذات صلة بأعمال الشرطة، بما في ذلك أمن المجتمعات المحلية
- عقد ٤ حلقات عمل بشأن إصلاح الشرطة للمجتمع المدني والسلطات الليبية العاملة على مسائل متصلة بأعمال الشرطة
- عقد ٤ حلقات عمل مع الجيش الليبي بشأن مسائل متعلقة بإصلاح قطاع الأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) الحد من التأثير الناجم عن الانتشار غير المشروع للأسلحة، بوسائل منها تحسين أمن الحدود و/أو سيطرة الدولة على الحدود	(و) '١' إنشاء آلية رسمية معنية بإدارة الحدود، تشمل هيئات ذات صلة من ليبيا ومن البلدان المجاورة لها مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عام ٢٠١٤: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية
	هدف عام ٢٠١٥: تعيين الجهات الوطنية المعنية بنقاط العبور الحدودية والمناطق الحدودية
	’٢‘ إنشاء هيكل للحوكمة المؤسسية بهدف تيسير الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام، بما في ذلك إدارة الأسلحة والذخيرة
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: إنشاء اللجان المشتركة بين الوزارات والمتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام
	عام ٢٠١٤: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية
	هدف عام ٢٠١٥: استكمال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الألغام، واستراتيجية إدارة الأسلحة والذخيرة
	’٣‘ تمكن السلطات الليبية بشكل كامل من إجراء وتنسيق أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيد الوطني بما يتوافق والمعايير الدولية لمكافحة الألغام
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: تطهير ما مساحته ٢٢,٤٢ كيلومتر مربع من الأراضي ومن ٩١٢ ٦٦٤ قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب وذخائر الأسلحة الصغيرة، وتدمير ٢٠٩ ٥٥٢ قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب
	عام ٢٠١٤: تطهير ما مساحته ١,٨ كيلومتر مربع من الأراضي وإزالة وتدمير ١٩٦ ٥٢ قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب، ومن الأسلحة والذخائر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	عام ٢٠١٤: تطهير ما مساحته كيلومترين مربعين من الأراضي وإزالة وتدمير ٠٠٠ ٤٠ قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب ومن الأسلحة والذخائر

النواتج

- إجراء اتصالات أسبوعية وإقامة حوار مع أطراف النزاع ومع الهيئات الأمنية، بما في ذلك الوزارات، لضمان المشاركة البناءة في العناصر الأمنية للحوار السياسي
- عقد ١٠ اجتماعات مع المجتمع الدولي بشأن جميع الأنشطة المتصلة بالأمن والمنبثقة عن الحوار السياسي
- تيسير مشاركة ممثلي ١٠ من السلطات الليبية العاملة على مسائل متعلقة بالحدود في ٣ مؤتمرات إقليمية ودون إقليمية بشأن أمن الحدود وفي الجهود الرامية إلى الحد من الأنشطة غير المشروعة
- عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة الليبية و/أو النظراء الليبيين بشأن وضع معايير وطنية متعلقة بالذخائر والمتفجرات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وبرنامج تدريبي على الإدارة المستديمة للذخائر
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الليبية بشأن تطوير القدرات ووضع برامج إنسانية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب
- عقد ٨ اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإدارة الذخائر والأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، ولتجنب ازدواجية الأنشطة وضمان كفاءة وفعالية التنفيذ
- إجراء تقييم على الصعيد الوطني لـ ١٥ منطقة من مناطق تخزين الذخائر، تضم ٦٤٠ مخزنا للمتفجرات، تشمل ما مجموعه قرابة ١ كيلومترا مربعا، يقوم به الشركاء المنفذون على الصعيدين الوطني والدولي
- تطهير مناطق المعارك والتخلص من الذخائر المتفجرة على النحو المتفق عليه مع النظراء الليبيين في هون، وودّان، وسوكنة (منطقة الجفرة)، وكذلك في مصراتة، وغيرها من المناطق ذات الأولوية
- وضع وتطبيق خطة للتثقيف بالمخاطر على الصعيد الوطني تركّز على ٦ مناطق من مناطق النزاع، وهي: ككلة، وطبرق، وغريان، وزوارة، وطرابلس، وبنغازي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ز) تعزيز القدرات المؤسسية الليبية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، سواءٌ على صعيد الحكومة أو المجتمع المدني	(ز) '١' تعديل التشريعات بهدف الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: الشروع في المراجعة القانونية لقانون مناهضة التعذيب عام ٢٠١٤: إنجاز المراجعة القانونية لقانون مناهضة التعذيب هدف عام ٢٠١٥: البدء في مراجعة قانونية لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المتعلق بإعادة تنظيم الجهاز القضائي، والقانون المتعلق بقضاء الأحداث '٢' زيادة عدد عمليات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتعزيز قدرتها، بما في ذلك قدراتها في مجال جمع المعلومات والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة، وقيام المجلس الوطني الليبي للحريات العامة وحقوق الإنسان بمهامه على أكمل وجه مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: تلقي المجلس الوطني الليبي للحريات العامة وحقوق الإنسان لتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وعدم قدرته على إجراء عمليات المتابعة عام ٢٠١٤: تمكن المجلس الوطني الليبي للحريات العامة وحقوق الإنسان المدرّب والقائم بمهامه على أكمل وجه من متابعة التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان هدف عام ٢٠١٥: تمكن المجلس الوطني الليبي للحريات العامة وحقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان الليبية من الاضطلاع بدور في صون حقوق الإنسان في ليبيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ تنفيذ عملية حوار متعدد المسارات وشامل لجميع الأطراف تأخذ في الاعتبار معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: لا ينطبق
	عام ٢٠١٤: لا ينطبق
	هدف عام ٢٠١٥: اتساق الاتفاقات المنبثقة عن عملية الحوار السياسي مع معايير حقوق الإنسان وتعزيزها لتلك المعايير
	’٤‘ صياغة واعتماد دستور يجسّد مبادئ سيادة القانون المعترف بها دوليا
	عام ٢٠١٢: بدء تنفيذ برامج التثقيف الوطني المتعلقة بالمسائل الدستورية في طرابلس وبنغازي وسبها، وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية
	عام ٢٠١٤: قيام هيئة صياغة الدستور بوضع مشروع فصل عن الحقوق والحريات
	هدف عام ٢٠١٥: تلقّي لجنة هيئة صياغة الدستور التعليقات الواردة من الشركاء في مجال حقوق الإنسان بشأن مشروع الفصل المتعلق بالحقوق والحريات، واتخاذها خطواتٍ نحو دمج تلك التوصيات في التنقيحات اللاحقة
	’٥‘ تمكين المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم التي أخرجوا منها
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: لا ينطبق
	عام ٢٠١٤: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	هدف عام ٢٠١٥: عودة أسر تاورغاء المشردة، وإنشاء لجنة لتيسير عودة الأشخاص الآخرين المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم

النواتج

- إسداء المشورة للمشاركين بشأن مبادئ العدالة الانتقالية من خلال المشارَكة في جلستين من جلسات المسار الرئيسي للحوار السياسي
- تيسير عقد ٣ جلسات حوار على مسار البلديات، لتشمل معالجة مسائل متعلقة بالمحتجزين والمفقودين بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان
- إسداء المشورة إلى هيئة صياغة الدستور بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في الدستور، بوسائل منها عقد حلقة عمل واجتماعات شهرية
- تقديم الدعم للمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان، بوسائل منها عقد اجتماعات شهرية لمعالجة مسائل مثل أمن الموظفين وإدارة الوثائق وملفات القضايا الحساسة
- تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال بناء القدرات المتعلقة برصد حقوق الإنسان ومهارات الدعوة، فضلا عن القدرة التنظيمية لجماعات المجتمع المدني في تونس
- إيفاد ٣ بعثات إلى ليبيا لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- عقد اجتماعات شهرية مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين المتواجدين في تونس العاصمة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، وأعضاء الجهاز القضائي، والمدافعون عن حقوق الإنسان، بشأن حالة حقوق الإنسان
- رصد حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والنساء والأطفال، والأشخاص المشردين داخليا، من خلال عقد ١٢ اجتماعا مع الجهات الليبية المعنية، بما فيها الوزارات الحكومية ذات الصلة، والمسؤولون الليبيون، ومنظمات المجتمع المدني، والمجالس المحلية، والجماعات المسلحة، من خلال القيام بثلاث زيارات ميدانية إلى ليبيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ح) إقامة عدالة انتقالية شاملة وجامعة تسهم في عملية المصالحة الوطنية	(ح) '١' إدراج مبادئ العدالة الانتقالية في عملية في الحوار السياسي مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق عام ٢٠١٤: لا ينطبق هدف عام ٢٠١٥: إعادة إطلاق عمليات العدالة الانتقالية في ليبيا '٢' اعتماد دستور يضمن تدابير العدالة الانتقالية عام ٢٠١٣: بدء برامج التثقيف الوطني المتعلقة بالمسائل الدستورية في طرابلس وبنغازي وسبها، وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية عام ٢٠١٤: انتخاب هيئة صياغة الدستور، وتنصيبها رسميا، وقيامها بإجراء مشاورات شعبية شاملة لجميع الأطراف هدف عام ٢٠١٥: قيام هيئة صياغة الدستور باستعراض توصيات الشركاء في مجال حقوق الإنسان بشأن إدماج تدابير العدالة الانتقالية المراعية لحقوق الضحايا في بالدستور '٣' إجراء محاكمات مسؤولي النظام السابق بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: وضع استراتيجية للمقاضاة وموافقة المدعين العامين عليها للأفراد المحتجزين حاليا عام ٢٠١٤: بدء محاكمات أعضاء النظام السابق فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم ذات الصلة بالنزاع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	هدف عام ٢٠١٥: تلقّي السلطات الليبية تحليلا لمحاكمات أعضاء النظام السابق وتوافق تلك المحاكمات مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا
	’٤‘ قيام السلطات الليبية بإلغاء أو تعديل قانون العزل السياسي والإداري لكفالة اتساقها مع المعايير الدولية
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: عدم حدوث أي تقدم، لأن اللجنة المشكلة لتطبيق قانون العزل السياسي والإداري فسرت ونفذت القانون المومأ إليه على نحو لا يتوافق مع المعايير الدولية
	عام ٢٠١٤: عدم حدوث أي تقدم، حيث تواصل اللجنة تفسير وتنفيذ قانون العزل السياسي والإداري على نحو لا يتوافق مع المعايير الدولية
	هدف عام ٢٠١٥: قيام البرلمان الليبي أو غيره من السلطات بعقد جلسات لمناقشة تعديل قانون العزل السياسي والإداري، لتحسين امتثاله للمعايير الدولية

النواتج

- إسداء المشورة للمشاركين بشأن مبادئ العدالة الانتقالية من خلال المشاركة في جلستين من جلسات المسار الرئيسي للحوار السياسي
- مراقبة محاكمات أعضاء النظام السابق، من خلال التواصل مرتين أسبوعيا مع السلطة القضائية ومع المحامين، والتوسط لدى السلطات حسب الاقتضاء
- تعميم تقرير عام عن المحاكمة الرئيسية لمسؤولي النظام السابق عند اختتامها
- إسداء المشورة إلى هيئة صياغة الدستور بشأن جوانب العدالة الانتقالية في الدستور، بوسائل منها عقد حلقتي عمل واجتماعات شهرية
- إسداء المشورة بشأن أي تعديلات يمكن إدخالها على قانون العزل السياسي والإداري من خلال المشاركة في جلسات الحوار السياسي، وكذلك من خلال عقد ٣ اجتماعات مع المسؤولين في السلك القضائي ومسؤولين برلمانيين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ط) تحسين أداء النظام القضائي في ليبيا ونزاهته	(ط) '١' إجراء عملية الحوار السياسي بحيث تصبح ذات علاقة بسيادة القانون بما يتوافق والمبادئَ القانونية ومبادئ سيادة القانون المعترف بها دوليا مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: لا ينطبق عام ٢٠١٤: لا ينطبق هدف عام ٢٠١٥: عقد جولتين من جولات عملية الحوار السياسي تعالجان مسائل متعلقة بشواغل سيادة القانون '٢' صياغة واعتماد دستور يتوافق ومبادئَ سيادة القانون المعترف بها دوليا مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: بدء برامج التثقيف الوطني المتعلقة بالمسائل الدستورية في طرابلس وبنغازي وسبها، وغيرها من المراكز السكانية الرئيسية عام ٢٠١٤: انتخاب هيئة صياغة الدستور، وتنصيبها رسميا، وقيامها بإجراء مشاورات شعبية شاملة لجميع الأطراف هدف عام ٢٠١٥: دمج سيادة مبادئ القانون الدولي في الدستور '٣' زيادة عدد المحاكم العاملة وفقا للمعايير الدولية مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: إعادة فتح ٢٥ محكمة من المحاكم الـ ٣٣ وقيامها بالعمل بشكل جزئي عام ٢٠١٤: عدم حدوث أي تقدم بسبب تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	هدف عام ٢٠١٥: ١٠ محاكم تعمل بكامل طاقتها وفقا للمعايير الدولية، و ٢٣ محكمة تعمل بشكل جزئي
	'٤' معاملة المحتجزين على أيدي الشرطة القضائية الليبية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: إجراء تقييم للاحتياجات الأساسية لهيئة الشرطة القضائية
	عام ٢٠١٤: اعتماد استراتيجية لإصلاح الشرطة القضائية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان
	هدف عام ٢٠١٥: إدراج جدول الأعمال المتعلق بمعاملة المحتجزين ضمن إطار عملية الحوار السياسي
	'٥' إحراز تقدم في الإفراج عن أفراد محتجزين في السجون من دون أي أساس قانوني
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٣: نقل ٤٠٠ محتجز إلى سجون واقعة تحت سلطة وزارة العدل
	عام ٢٠١٤: جمع معلومات عن جميع المحتجزين في سجون واقعة تحت سلطة وزارة العدل
	هدف عام ٢٠١٥: إنشاء لجنة لتيسير الإفراج عن الأفراد المحتجزين في السجون دون أي أساس قانوني

النواتج

- إسداء المشورة للحوار السياسي بشأن المسائل القانونية وسيادة القانون من خلال تقديم الدعم التقني لـ ٣ جلسات حوار
- إسداء المشورة التقنية إلى الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بشأن الهيئة القضائية والسجون، وجوانب سيادة القانون من خلال عقد حلقة عمل واحدة في مالطة ومن خلال عقد اجتماعات شهرية

- رصد حالة الهيئة القضائية ونظام السجون من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين والعمل مع المسؤولين الحكوميين المعنيين ومنظمات المجتمع المدني في تونس وليبيا
- تقديم تحليل قرارات المحكمة العليا، وغيرها من قرارات المحاكم، والتطورات القانونية الرئيسية التي طرأت على قطاع العدالة الليبي والجمهور بشكل عام من خلال نشر تقرير واحد
- إجراء ٣ زيارات للسجون في ليبيا للدعوة إلى إطلاق سراح الأفراد المحتجزين من دون أساس قانوني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
’ي‘ تقديم الدعم الدولي المنسق بشكل جيد لعملية الانتقال وللمواءمة مع أولويات الحكومة الليبية	’ي‘ ’١‘ التنسيق التشغيلي للمساعدة الدولية بمشاركة النظراء الوطنيين مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: ١٣٧ اجتماع تنسيق للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الليبيين عام ٢٠١٤: ٨٠ اجتماع تنسيق للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الليبيين الهدف لعام ٢٠١٥: ٨٠ اجتماع تنسيق للمجتمع الدولي بمشاركة النظراء الوطنيين ’٢‘ المواءمة الدولية مع الأولويات الوطنية الليبية مقاييس الأداء عام ٢٠١٣: مسح مستكمل للمساعدة الدولية في كل فريق من الأفرقة العاملة القطاعية الـ ١١ عام ٢٠١٤: إعادة توجيه المساعدة الدولية لدعم الخطط الاستراتيجية الانتقالية الوطنية، بما في ذلك اتفاقي روما الهدف لعام ٢٠١٥: إعادة توجيه المساعدة الدولية إلى حكومة الوحدة الوطنية

النواتج

- عقد اجتماعات تنسيق نصف شهرية مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني

- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع المجتمع الدولي، وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تمكين المرأة
- عقد ٦ اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين لتنسيق تقديم المساعدة المتعددة الأطراف من أجل بناء قدرات الشرطة الليبية
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع المجتمع الدولي في المسائل المتصلة بالدفاع
- المشاركة في ٤ اجتماعات تنسيق بشأن إصلاح وتطوير قطاع وسائط الإعلام

العوامل الخارجية

٣٦ - من المتوقع أن تحقق البعثة أهدافها، بشرط: (أ) التوصل إلى اتفاق سياسي وعدم وجود هيكل حكومي موازي؛ (ب) عدم نشوب أي نزاع آخر بين الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية والأمنية الليبية الناشئة؛ (ج) عدم التأخر في وضع دستور جديد؛ (د) التوصل إلى توافق في الآراء أو إلى رؤية وطنية مشتركة بشأن سبل معالجة إرث القذافي وسبل إدارة المرحلة الانتقالية قبل الانتخابات، وتقاسم السلطة بعد ذلك؛ (هـ) إحراز تقدم بشأن التدابير التشريعية والأسس القانونية اللازمة من أجل دولة ديمقراطية حديثة؛ (و) عدم انتشار الجماعات المسلحة؛ (ز) استعداد الشركاء الدوليين للمشاركة في ترتيبات التنسيق والمساهمة في الموارد اللازمة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٥			الفرق
الفئة	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	الفرق (٣)=(١)-(٢)	مجموع الاحتياجات (٤)	صافي الاحتياجات[أ] (٥)=(٤)-(٣)	الاحتياجات غير المتكررة (٦)	(٧)=(٤)-(٦) (٢٠١٥-٢٠١٤)
تكاليف الأفراد المدنيين	٣٧ ٩١٩,١	٣٣ ٥٦٣,٥	٤ ٣٥٥,٦	٢٥ ٨٦٦,١	٢١ ٥١٠,٥	–	(١٢ ٠٥٣,٠)
التكاليف التشغيلية	٣١ ٥١١,٦	٢٠ ٩٠٤,١	١٠ ٦٠٧,٥	٢٢ ٢٥١,٦	١١ ٦٤٤,١	٢ ٩٧٠,٥	(٩ ٢٦٠,٠)
المجموع	٦٩ ٤٣٠,٧	٥٤ ٤٦٧,٦	١٤ ٩٦٣,١	٤٨ ١١٧,٧	٣٣ ١٥٤,٦	٢ ٩٧٠,٥	(٢١ ٣١٣,٠)

(أ) صافي الاحتياجات بعد حساب النقص أو الزيادة في النفقات لعام ٢٠١٤.

الجدول ٣

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	١	١	٣	٨	١١	٤٠	٤٤	١	١٠٩	١٤٨	١	٢٥٨	٣٣	٨٨	٥	٣٨٤
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)	١	١	٣	٨	١١	٤٠	٤٤	١	١٠٩	١٤٨	١	٢٥٨	٣٣	٨٨	٢	٣٨١
التغير[أ]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٣)	(٣)
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ نيسان/أبريل ٢٠١٥)	١	١	٢	٧	٩	٢٧	٢٨	١	٧٦	٨٢	١	١٥٩	٦	٢٩	٢	١٩٦
التغير[ب]	–	–	(١)	(١)	(٢)	(١٣)	(١٦)	–	(٣٣)	(٦٦)	–	(٩٩)	(٢٧)	(٥٩)	–	(١٨٥)
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ تموز/يوليه ٢٠١٥)	١	١	٢	٧	١٠	٢٨	٣٠	٢	٨١	٨٣	١	١٦٥	٧	٣١	٢	٢٠٥
التغير[ج]	–	–	–	–	١	١	٢	١	٥	١	–	٦	١	٢	–	٩

(أ) يعكس التغير بين الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وآخر ملاك وظيفي معتمد لعام ٢٠١٤.

(ب) يعكس التغير بين مستوى الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥ اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ومستوى الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(ج) يعكس التغيير بين مستوى الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ومستوى الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥ اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ويشمل إنشاء ١٣ وظيفة (٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، ١ موظف وطني، ٢ من الرتبة المحلية)؛ ٤ وظائف ملغاة (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ من فئة الخدمة الميدانية)؛ ٣ نقل داخلي (١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ من الرتبة المحلية) وإعادة تصنيف بخفض الرتبة (من ف-٣ إلى ف-٢).

الجدول ٤

الوظائف حسب الموقع (اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥)

	الفئة الفنية والفئات العليا											فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
تونس العاصمة	١	١	٢	٧	٩	٢٦	٢٨	٢	٧٦	٧٥	–	١٥١	–	–	٢	١٥٣
بنغازي/سبها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٢٦	–	٣٣
برينديزي[أ]	–	–	–	–	–	–	٢	–	٢	٨	–	١٠	–	٥	–	١٥
نيويورك	–	–	–	–	١	٢	–	–	٣	–	١	٤	–	–	–	٤
المجموع	١	١	٢	٧	١٠	٢٨	٣٠	٢	٨١	٨٣	١	١٦٥	٧	٣١	٢	٢٠٥

(أ) يعكس ٣ وظائف (٢ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة) في إدارة الشؤون السياسية؛ ووظيفة برتبة ف-٥ في إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٧ - نجم الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٩٦٣ ١٤ دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أساسا عن إجلاء الموظفين من ليبيا في خضم الحالة الأمنية المتدهورة في البلد، وتألف من: ٦٠٠ ٣٥٥ ٤ دولار في إطار بند الموظفين المدنيين لعدم تعيين الوظائف المعتمدة في عام ٢٠١٤ لقسم الأمن، قابله جزئيا تكاليف الإجلاء؛ (ب) ٥٠٠ ٦٠٧ ١٠ دولار في إطار بند التكاليف التشغيلية من وقف النواتج المقررة وتأجيل/إلغاء عمليات الشراء المقررة، تقابلها جزئيا زيادة جهود الوساطة وعملية الحوار السياسي مع تواتر الزيارات الرسمية إلى ليبيا التي أدت إلى زيادة في الاحتياجات للسفر الرسمي واستئجار غير مقرر لطائرة.

٣٨ - الاحتياجات من الموارد للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بمبلغ صافيه ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٩١٩ ٥٠ دولار) ويغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين (٢٠٠ ٨٩٦ ٢٣ دولار)، والموظفين الوطنيين (٦٠٠ ٨٨٥ ١ دولار)، ومتطوعي الأمم المتحدة (٣٠٠ ٨٤ دولار)، والاستشاريين (٩٠٠ ٧١٤ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٤٠٧ ٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية ٣٠٠ ٤٤٨ ٥ دولار)، والنقل، بما في ذلك النقل الجوي (٧٠٠ ٨٣٧ ٣ دولار) والبري (٤٠٠ ١٣٧ دولار)، والاتصالات (١٠٠ ٢٢٩ ٢ دولار)، والمعلومات والتكنولوجيا (٠٠٠ ١٩٥ ١ دولار)، والخدمات الطبية (٧٠٠ ٢٧٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ٠١٠ ٣ دولار).

٣٩ - وفي عام ٢٠١٥، يعكس الهيكل الوظيفي الجديد، بناء على توصية التقييم الاستراتيجي، ما يلي: '١' الإلغاء التدريجي لـ ١٩٢ وظيفة؛ '٢' نقل ١٤٨ وظيفة من ليبيا إلى تونس العاصمة؛ '٣' إنشاء ١٣ وظيفة مؤقتة، منها ٩ وظائف في تونس العاصمة (١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٣ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٣ وظائف في ليبيا (١ موظف وطني، و ٢ من الرتبة المحلية)، ووظيفة في نيويورك (ف-٥)؛ '٤' إعادة تصنيف وظيفة واحدة بخفض الرتبة من ف-٣ إلى ف-٢؛ '٥' النقل الداخلي لثلاث وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٣، ١ من الرتبة المحلية).

٤٠ - ويعزى الفرق البالغ ٠٠٠ ٣١٣ ٢١ دولار بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٥ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤ أساسا إلى إعادة هيكلة البعثة، وبالتالي، فهو يعكس ما يلي: '١' الانخفاض الصافي لـ ١٧٩ وظيفة وتطبيق معدلات شواغر مقدرة بنسبة ٢٤ في المائة (موظفون دوليون) و ١٠ في المائة (متطوعو الأمم المتحدة)، و ٣١ في المائة (موظف فني وطني) و ١٢ في المائة (من الرتبة المحلية)؛ '٢' إعادة إلى الوطن لجميع الأفراد المقدمين من الحكومات البالغ عددهم ٢٣؛ '٣' وقف اعتماد البنود غير المتكررة المدرجة في الميزانية لعام ٢٠١٤ وللاحتياجات التشغيلية المحددة المواقع في ليبيا.

٤١ - ويقابل هذه الانخفاضات جزئيا: '١' زيادة في التكاليف العامة للموظفين، مثل بدل الإجلاء ومنح الانتداب، من نقل موظفين دوليين إلى تونس العاصمة؛ '٢' توفير بدل الإقامة اليومي لـ ٣٠ موظفا دوليا إلى ليبيا على أساس التناوب؛ '٣' استئجار طائرتين لاتاحة الحركة لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا من أجل الوساطة وعملية الحوار السياسي؛ '٤' الزيادة في الاحتياجات من الخدمات للإجراءات المتعلقة بالألغام بسبب انتشار النزاع إلى مناطق جديدة.

٤٢ - تمويل مؤقت بمبلغ قدره ٠٠٠ ٤٣٠ ٣١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهو ما يمثل تمديدا إجرائيا بنسبة ٥٠ في المائة من مستوى النفقات المتوقعة خلال عام ٢٠١٤، وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتشمل الاحتياجات من الموارد المقترحة البالغة ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموارد المعتمدة بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٠ ٣١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٣ - في عام ٢٠١٤، استخدمت البعثة المبلغ ٠٠٠ ١٨٧ دولار، في إطار الصندوق الاستئماني التابع لإدارة الشؤون السياسية، لدعم تمكين المرأة من تنظيم حلقات عمل بشأن الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة سويسرا مبلغا قدره ٩٢٥ ٢٦٥ دولارا لدعم السلام والأمن في ليبيا لتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن أمن المرأة المعقودة في عام ٢٠١٤ والمقررة في عام ٢٠١٥.

ثانيا - بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

(٣٠٠ ٦٥ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٤٤ - أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤) بطلب من حكومة بوروندي. وسيكون مقر البعثة في بوجومبورا لمتابعة مختلف مراحل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وإعداد تقارير عنها وعن السياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات. وقد تقرّر أن تشرع البعثة في تنفيذ مهامها فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأن تقدم تقاريرها عن طريق الأمين العام إلى مجلس الأمن قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها.

٤٥ - وستوفّر البعثة، عن طريق عملية مراقبتها للانتخابات، الدعم للعملية الديمقراطية في البلد، وستشجع على إجراء حوار شامل وواسع القاعدة بين الأطراف السياسية البوروندية المعنية من أجل إجراء انتخابات تتسم بالسلام، المصداقية والشفافية يشارك فيها الجميع في أجواء سلمية في عام ٢٠١٥.

٤٦ - وفي قرارها ٢٦٢/٦٩، وافقت الجمعية العامة، في جملة أمور، على ميزانية قدرها ٩٠٠ ٦٩٧ ١١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة المراقبة الانتخابية لعام ٢٠١٥. ويتضمن هذا التقرير طلب إنشاء وظيفتين إضافيتين بصفة ضابط أمن من الرتبة الوطنية. وقد نشأت الاحتياجات لهاتين الوظيفتين في أعقاب توصيات إدارة شؤون السلامة والأمن، على النحو المفصل في الفقرة التالية.

افتراضات التخطيط المنقحة لعام ٢٠١٥

٤٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أوصت إدارة شؤون السلامة والأمن بالحاجة إلى موظفي أمن اثنين من الرتبة الوطنية للإشراف على أمن الأمم المتحدة في بوجومبورا التي تستضيف مقر البعثة وغيرها من الوكالات والصناديق والبرامج. ويؤمن حماية المجمع الذي يستضيف البعثة السابقة، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ٨٧ عسكريا وفردا من الشرطة الوطنية من حكومة بوروندي و ٨١ من حراس الأمن المتعاقد معهم من القطاع الخاص. ولا يمكن لوحدة الأمن المؤلفة من ٦ وظائف (٢ برتبة ف-٣، ٤ من فئة الخدمة الميدانية) الإشراف على الأمن في المجمع لأن الموظفين الاثنين من الرتبة ف-٣ موجودان في المكاتب الإقليمية ويقدم الموظفون الأربعة من فئة الخدمة الميدانية الحماية للمبعوث الخاص للأمين العام. وبغية الإشراف على عناصر الأمن المقدمين من الحكومة المضيفة وأفراد الأمن الخاص والتنسيق معهم لتأمين المحيط الخارجي للمجمع، يقترح إنشاء وظيفتين بصفة ضباط أمن من الرتبة الوطنية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتماد لعام ٢٠١٥ (١)	الاحتياجات الإضافية (٢)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥ (٣)=(١)+(٢)
تكاليف الأفراد المدنيين	٧ ٥٤٢,١	٦٥,٣	٧ ٦٠٧,٤
التكاليف التشغيلية	٤ ١٥٥,٨	–	٤ ١٥٥,٨
المجموع	١١ ٦٩٧,٩	–	١١ ٧٦٣,٢

الجدول ٦

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	١[أ]	–	١	١	٣	١٥	١٠	–	٣١	٢١	–	٥٢	٩	١٦	١١	٨٨
مستوى الملاك الوظيفي المقترح لعام ٢٠١٥	١[أ]	–	١	١	٣	١٥	١٠	–	٣١	٢١	–	٥٢	١١	١٦	١١	٩٠
التغير[ب]	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–	٢

(أ) يُعيّن وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة العمل الفعلي.

(ب) يعكس التغير بين الملاك الوظيفي المعتمد لعام ٢٠١٥ ومستوى الملاك الوظيفي المقترح المنقح لعام ٢٠١٥.

٤٨ - تغطي الاحتياجات الإضافية المقدرة بمبلغ صافيه ٣٠٠ ٦٥ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٧٣ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من الوظائف لموظفين فنيين وطنيين اثنين لمدة تسعة أشهر.

٤٩ - في عام ٢٠١٥، سيشمل الهيكل الوظيفي الجديد في وحدة الأمن وظيفتين برتبة ف-٣، و ٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الموظفين الوطنيين.

ثالثا - الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة

٥٠ - يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن توافق على الميزانية بمبلغ قدره ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للبعثة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ب) أن توافق على موارد إضافية بمبلغ ٣٠٠ ٦٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ج) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغا إضافيا قدره ٨٠٠ ٣٥٩ ٨ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٩٦٣ ١٤ لعام ٢٠١٤، ومبلغا قدره ١٠٠ ٨٦٠ ٢٤ للبعثة اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩.

(د) أن تعتمد مبلغا قدره ١٠٠ ٦٣٥ ١ في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.